القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري

د. زغيب شهرزاد ا. حليمي حكيمة

ملخصأمام صعوبة إنتقال الإقتصاد العالمي بعيدا عن تبعية النفط، و بالنظر لمتطلبات المسـايرة و المواجهة أمام زخم التطورات الحاصلة في الإقتصـاد العالمـي و متغيراته، برز البترول بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدوليـة و كمورد كفيل بمجابهة التطورات، ليمتلك خصوصيات كثيرة بدء من طبيعته مرورا بتركبته و تواجده و إنتهاء بسوق تداوله.

كما يمثل النفط العربي المحّرك الأسـاسي لهذه السـوق، ومن ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسـمى بالإقتصاديـات الريعيـة و تحوّلـت من فرضية إقتصاد القوة بإمتلاكها للنفـط إلى إقتصاد الفقاعة نتيجة إنحياز العوائد من مسـارها الحقيقي للتوظيف و البقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الإقتصاديات في هذه السّمة، و أصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الإقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيته إستقرارا أو إختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة إرتباط الإقتصاد بعوائد هذا المورد.

The Oil sector between a state of cohesion and the necessity of dissolution in the Algerian economy

Abstract

Faced with the difficulty of transition of the world economy away from its dependence on oil, and with regard to the requirements of change, oil is by its growing importance in the international arena a source capable of facing these changes.

For Arab countries oil is not only a key driver in the international market, but also the main source of their income.

Following the excesses linked with the misuse of oil revenues, the potential of a powerful economy is transformed into a "bubble economy" type.

Algeria as an Arab country has not escaped this situation which has led to a tangled relationship between the national economy and the hydrocarbons sector. The time has now come to know the extent to which the economy is so related to this resource.

مقدمة:

عرفت العقـود الأخيرة من القـرن الماضي تغـيرات جذرية ألقت بضلالهـا عـلى التطورات الحاصلـة في الإقتصاد العالمـي، خاصة فيما يتعلـق بإفرازات العولمـة والثورة التكنولوجية مـن جهة، والتحولات السياسـية من جهة أخـرى (كالأزمـات الدولية والحـروب). ولقد كان لهـذه العوامل دورا هاما في تزايد الإهتـمام والبحث عن الموارد الإقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

ويعتـبر النفط مـن أهم هذه المـوارد خاصـة في الوقت الحاضر بعـد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الـذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبـل الحرب العالمية الثانية، فتزايـدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشـل محاولات الإنتقال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشـاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وإرتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

كـما تزايدت أهميتـه أيضا إنطلاقا مـن حتمية مسـايرة التطور التكنولوجـي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة وفي طبيعة السـلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبغـضّ النظر عن إختلاف الإقتصاديين حول طبيعة هذه السـوق إن كانـت إقتصادية بحتـة أم أنها ذات طبيعـة إزدواجية إقتصادية وسياسـية، فإنّه يمكن القـول أن التطور التاريخي لهذه السـوق كان له آثارا عميقـة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها.

وإذا كانـت سـنة 1948 التـي تحولت فيهـا الولايـات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين إلى أكبر المستوردين قد مثلت نقطة تحول الأنظار والبحث عن مواقع البترول "الذهب الأسود" ومن ثم الإهتمام بالمنطقة العربية، فإنّ الإنتصار العربي سـنة 1973 قد غيّر من معادلة سـوق النفط العالمي منتقلا من سـوق المشترين إلى سـوق البائعين، حيث تمثّل الدول العربية أهم هذه الأطراف البائعة و المنتجة.

و بذلك إرتبطت إقتصادياتها بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف "بالإقتصاديـات الريعيـة" وأصبح النفط بذلك المحرك الأسـاسي لهذه الإقتصاديات.

وبرزت الجزائـر في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التي إختلفـت مع الـدول الخليجية في كميـات الإنتاج والإمـداد العالمي للطاقـة، لكنها تشـابهت معهـا وإتفقت في بنـاء إقتصاديات نفطية تعتمـد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهـوض بقطاعاتها.فتوقفـت وضعية الإقتصـاد الوطني على حركة التقلبات السـعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

إشكالية البحث:

بالنظر لحالة اللّإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة، وألقت بضلالها على سوق النفط العالمي بدء من الأزمات النفطيـة والدولية (وخاصة أزمة 1986) وحروب الخليج وأحداث 11 سـبتمبر، وحرب العراق...الخ ووصولا حتى إلى التغيرات المناخية (أعاصير 2005) التي إهتز سـعر النفط بسببها، كان لا بد من تسـليط الضوء حول هـذه التقلبات التي غـيرت إقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النفطية كالجزائر التـي تعتمد على هذا المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية، و من هنا إنبثقت إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي:

ما هي الآثار والإنعكاسـات الفعلية للنفط بأسعاره وعوائده على الإقتصاد الجزائري ؟

فرضية البحث:

للإجابة على الإشكالية إستندنا إلى الفرضيتين التاليتين:

- تلعـب العوائـد النفطيـة دورا بـارزا في تحقيق تنمية مسـتديمة لإقتصاديات الدول النفطية إذا ما إستغلت إستغلالا جيدا.
- تسـاهم حركة أسـعار النفط في تحديد وضعيـة الإقتصاد الجزائري ومؤشراته إستقرارا أو إختلالا.

أهداف البحث:

يتحـدد هدف البحث في معرفـة الأثر الحقيقي لتقلبات أسـعار النفط على الإقتصـاد الوطني من خلال اسـتخدام "E.Views" الذي يظهـر مجموعـة من المعادلات السـلوكية، يمثل سـعر النفط PP في كل معادلة متغير مسـتقل بينما يختلف المتغير التابع حسـب المؤشر المدروس، ومن أجل ذلك تمت الدراسـة على عينة من المؤشرات، يبرز كل مؤشر في 30 مشاهدة خلال الفترة الزمنية (1975-2004).

منهجية البحث:

ومـن أجل التحقق من هـذه الفرضيات، تم الإعتماد على مناهج علمية، بدءا من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتعدى وصف الظاهرة إلى تحليلها الكمّي، وقد إستوجبت الدراسة التطبيقية إستنباط النتائج وتحليلها بعد إسـتقراء مسـار البيانات الإحصائيـة، و من أجل ذلك قسمت الدراسة إلى جزئين :

الجـزء الأول: خـاص بالمرجعيـة التاريخية لقطـاع المحروقات في الجزائر

الجزء الثاني: إنعكاسات النفط على الإقتصاد الجزائري

الجزء الأول:المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات

لعب قطـاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسـيا في تمويل التنمية الإقتصاديـة بفضل الموارد الهامة التي يحويها حيث يسـاهم بنسـب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية(1).

و سنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسـليط الضوء على المراحل التي مـر بها القطاع وفقا للمراحل الإنتقالية التي شهدها الإقتصاد الجزائري.

أولا:البترول قبل الإستقلال (2)

يمكن إبراز النشـاط البترولي في الجزائر قبل الإسـتقلال من خلال النقاط الآتية:

*لقد كانت أولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاسـتغلالية، و تابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالميـة الأولى بكل من قسـنطينة و العلمة و عين فكرون و سـيدي عيش و لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

في سنة 1946 إكتشـفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بـترولي في "قطرنى" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، و منـذ تلك الفترة أدركت فرنسـا و الشركات الأجنبية(3) أنه لابد من اسـتغلال الثروات البترولية للجزائر، و سـعت للحصول على امتيازات للبحـث و التنقيب. و بالفعل نجحت هذه الشركات في سلسـلة من الإكتشافات بدأت بحقل "إيجلس "عام 1954 و "حاسي مسعود" سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر- و الشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و إستغلاله –ريبال- و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسـا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط.

و من الحقول أيضا عجيلة، تقنتورين و وزارزتين التي إكتشفتها شركـة البحـث عـن بـترول الصحـراء وإسـتغلاله، و يصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه.

صاغـت فرنسـا أهدافها الإسـتعمارية و الإسـتغلالية للثروات الوطنية في شـكل مواد صدرت بإسـم قانون البـترول الجزائري رقم: 1111/58 في 1958/11/22 و شمل مايلي:

- وضـع نظام للإمتيـازات، مع وضع حـد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛

- حسـاب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة؛

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛

- خصـم 27,5% من إنتـاج البترول تحت بنـد" "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

ثانيا:قطاع المحروقات خلال فترة 1962-1999

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة إتفاقيات و إصدار قوانين لترقية هذا القطاع و كانت أهمها:

1- اتفاقيات إيفان 1962: و لعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها إتفاقية ايفيان هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛

- إستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛

- إعتـماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسـديد قيمة المنتوجات البترولية؛

- إشراف هيئـة تحكيـم دولية عـلى عملية الفصـل في المنازعات البترولية(4).

إلاّ أن هـذه الإتفاقيـة لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السـيطرة الوطنيـة على الـثروات لم تتحقـق و أهم ما حدث بعـد الإتفاقية و تحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سونا طراك"(5).

2 - إتفاق جويليـة 1965: لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على:

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% و صلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب؛

- التزام فرنسـا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث؛

- إلغاء نسـب الاسـتهلاك و وضع نظام جديـد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(S.N.RIBAL) الفرنسية، مـع تعيين رئيس للشركـة من الجزائر، إضافـة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%؛

* لا يظهر E.Views سوى المعادلة و معامل التحديد ،وسيتم إستنتاج معامل الإرتباط بإعتبار أن $R=\sqrt{R^2}$ ،ويعني الإرتباط مدى تماشي قيم متغير مع قيم متغير آخر في الإتجاه الطردي أو العكسي و وجود سببية بين المتغيرين $-1 < R < 1$

- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها؛

- إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

و قد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965(6).

و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" و بنفس النسبة إمتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها:ألجيو،ألسترا،ألريف،ألكور...الخ.

3 -ثورة التأميم: لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل أهمها(7):

أ) مرحلة أولى تضمنت مايلي:

- من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم، فرضت رقابة على شركتين أمريكتين للتوزيع و التكرير في سنة 1967؛

- إبرام اتفاقية جيتي في19أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سونا طراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي؛

- إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية (8) سنة 1970 و هو ما أدى إلى الرفع من حصة سوناطراك؛

-أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و 95 سنت بتاريخ 21--07 . 1970

ب) مرحلة ثانية(9):

بعد كل تلك الإتفاقيات و المفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الإستقلال السياسي بالإقتصادي إلاّ قرارا واحدا و هو قرار التأميم.و تم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات نفذت إبتداءا من يوم الأربعاء 1971/02/24 و كانت أهمها:

* ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها؛

* تؤمم حقول الغاز الطبيعي و يؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

و كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي(10):

التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالثروات الوطنية؛

- إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي؛
- تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا ،سويغ و سوترا"، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي؛
- رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب؛
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري؛
- فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية إطارات أو غيرها.

و من ثم إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، و أقيمت لذلك إستثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2,3 مليار $ للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار $ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الإستثمارات (11). و لقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة، و كذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الإنتاج الجزائري للمحروقات

الوحدة: ألف طن

السنوات	غاز طبيعي	غاز البترول	منتوجات	بترول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	5500	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21.000	52.000

المصدر: لحمد هني: "المديونية" موفم للنشر، الجزائر 1992، ص 76.

و الملفت للإنتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة، نتيجة لإرتفاع أسعار النفط بسبب الظروف السائدة آنذاك و المتعلقة أساسا بالصدمة البترولية "الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973.

فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات و خاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، وإرتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي بـ 100% على أهم الحقول الجزائرية و هو حقل حاسي مسعود (12).

ثالثا: قطاع المحروقات و الإصلاحات الجديدة 2000-2005 (13)

عرف قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2005 نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل و إستحداث قوانين و مؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرّك للإستثمارات.

1 - إصلاحات مؤسساتية و تطوير مصادر و هياكل القطاع

أ) الإصلاح المؤسساتي:

لقد برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة (14)، و أهمها التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقيتها أي:

* قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، و قد شمل القانون مجموعة من التدابير و الإجراءات المتخذة سعيا لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة(15) و كذا في التقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة.

* قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005 و أهم ما جاء في القانون هو رفع الإحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذا فتح المجال للإستثمار مع السماح للمتعاملين بإستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الإهتمام أكثر بالبيئة، و سيسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص..الخ.

و أما المادة 9 من القانون فقد خصتها لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة (16).

ب- تطوير مصادر المحروقات:

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق:

* تطوير جهود البحث: ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة و المناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، و هو ما ساهم في زيادة و مضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين 2000-2005 أبرم في إطار البحث و الإستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر و سجل 51 إكتشافا للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سونا طراك.

*زيادة الإحتياطيات المؤكدة و تحسين إنتاجية المكامن: تقدر إحتياطيات المحروقات المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 بـ 11,35 مليار برميل من البترول الخام و 4550 مليار مكعب من الغاز الطبيعي.و تعتبر الإحتياطيات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، و لهذا تسعى شركة سوناطراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

ج- تطوير الهياكل القاعدية:

ونقصد بها التكرير، تمييع الغاز الطبيعي، و النقل.

* التكرير:تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة و حاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر و تشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سونا طراك على نشاطات التكرير.

و تماشيا مع متطلبات السوق الدولية و المعايير الأوربية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1,2 مليار $ و أهم هذه المشاريع:

- مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب / سنة من الهيليوم و 50.000 طن / السنة من الأزوت.
- مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/ السنة من البترول، انطلقت الأشغال في مارس2004 بتكلفة إستثمارية و صلت إلى167 مليون دولار، 50,1 مليون مقدمة من سوناطراك و 116,9 مليون$ تمولها شركة CNPC الصينية.

* تمييع الغاز الطبيعي و غاز البترول : تملك شركة سونا طراك طاقة تحويل و تمييع الغاز الطبيعي مقدرة بـ 24 مليون طن من الغاز السائل، و أهم المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة إنتاج 36000 برميل / يوم من الغاز السائل. و أما فيما يتعلق بغاز البترول الذي يقدر إنتاجه الحالي بـ 9,2 مليون طن يوجه للتصدير،فتسعى الجزائر لرفعه في سنة 2010 إلى 14 مليون طن.

*النقـل: و نقصد بـه الموانئ البترولية المتمثلـة في ميناء أرزيو و بجاية و سـكيكدة، و سعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير و إستغلال الموانئ البترولية من شركة سونا طراك و شركة تسير الموانئ سنة 2004.

2 - إستهلاك الطاقة و ترشيدها:

إنطلاقا من المخطط الوطني لإسـتهلاك الطاقة، تهتم شركة نفطال فرع 100% لسـوناطراك عـلى تلبية الإحتياجـات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشـطتها مع متطلبات السـاحة الإقتصادية من خلال توجيه الجهود الإسـتثمارية نحو تجديد و تحديث منشآت التخزين و التوزيع و إعادة تنظيم نشـاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد إنفتاح سـوق المواد البترولية للخواص و المنافسـة الأجنبية، و في إطار الشراكة قامت سونطراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها Exxon Mobil , BP, Shell.

3 - الإنضمام إلى منظمات دولية:

إن أهمية هذا القطاع بالنسـبة للإقتصـاد الوطني، تجعل ترقيته و تطويره تسـاهم بشـكل فعالة في رفع مكانة الإقتصاد الوطني على الصعيـد الدولي. فقد تمكنـت الجزائر من خلال البـترول و الغاز من الإنضـمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المسـتوى الإقليمي أو العالمـي، و منها منظمة البلدان المصدرة للبترول"OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، و تعتبر من أهم الأعضاء المؤسسـين لجمعية الدول الإفريقية المنتجـة للبترول"APPA" و هي مقر للجنة الإفريقية للطاقة "AFREC".

أما فيما يتعلق بالجانـب الأوربي، فقد تمت المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجـم، خاصة و أن شركة سـونا طراك عرفـت إتفاقيات تعاون و شراكة في هذا المجال، حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغـاز، فوصلت قيمة الإسـتثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار$.

و بالنظر للأهمية البالغة التي تحضى بها الموارد المالية المتأتية من القطـاع، فقد وجهـت الإصلاحات أيضا لهذا الجانـب، و لعل أهم ما جسد منها هو صندوق ضبط الموارد، فماهي أهميته ؟

4 - صندوق ضبط الموارد:

أدى الإعتـماد المتزايد على الإيرادات النفطيـة الخاضعة لتقلبات أسـعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائـر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشـاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سـمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد" (17).

أ - ماهية الصندوق:

لقد جاء إنشـاء الصندوق في سـنة 2000 (18)، و هي فترة ميزها الإرتفاع الكبير لأسـعار البـترول، التي أثرت تأثـيرا إيجابيا بالزيادة في إيـرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيـرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر.

و قد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهـم المـوارد الطاقويـة و هو النفـط في الإنتقال مـن حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج .

و بذلـك إتخذت الحكومة إجراءات و معايـير صارمة أثناء إعداد الميزانيـة العامة للدولة التي إعتمدت سـعر مرجعي متوقع لأسـعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9,5 $ للبرميل بين السـعر المرجعي و السـعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتمامـا لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسـس من خلال قانـون المالية لسـنة 2004 وفقا للمادة 66 مـن قانون23-22 المـؤرخ في 04 ذي القعـدة 1424 الموافق ل 28 ديسـمبر 2003 التي نصـت على أن تعدل المـادة 10 من القانون رقـم 2000 02- المؤرخ في 27 جـوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسـبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية (19).

ب -أهمية الصندوق:

يسـتمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحـوله و في فتـرة وجيزة إلى أداة رئيسـية و فعالة للسياسـة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

- سـاهمت المـوارد المالية للصندوق في التقليـل من مديونية الدولة؛
- ضبـط فوائض البـترول و توجيهها في مسـار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛
- تغطية العجـز في الميزانية العامة و الإنتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
- يمكـن أن يأخذ الصنـدوق أدوارا مزدوجة حسـب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشـكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطيـة و سـوء تقديرهـا، و هنا يمثل "صنـدوق ضبط أو تثبيـت"، كما يمكن أن يسـتخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إدخار".

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الإقتصاد الجزائري

و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضه للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

و لعل الحديث عن تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر من خلال الجزء الموالي.

الجزء الثاني: إنعكاسات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

شهد الإقتصاد الوطني مراحل إنتقالية عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية، كان البترول أهم هذه العوامل و المؤثرة على الجانب الإقتصادي والجانب النقدي و الجانب الإجتماعي و الذي يمكن من خلاله إستنباط أهم مفارقات النفط في الجزائر.

أولا:الجانب الإقتصادي

نحاول من خلال هذا الجانب التطرق إلى بعض المؤشرات كالناتج المحلي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، المديونية و خدمتها،مع إظهار في كل مرة العلاقة بين كل مؤشر و سعر النفط في مختلف الفترات –السبعينات ،الثمانينات،التسعينات و بداية الألفية الثالثة- لتميز كل فترة بخصائص معينة.

1 - الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد.

وإنطلاقا من معطيات النفط والناتج المحلي الإجمالي في العمود (1) و(2) في الملحق (أ) ظهرت النتائج الآتية:

$$PIB = 0,70PP+32,18$$

$$R2= 0,145961$$

$$R=0,3820484$$

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين PP و PIB و هذا ما يبرزه منحنى الشكل البياني(1) من ملحق I، من خلال ميل المعادلة الموجب 0,70 ، و يصل معامل الإرتباط إلى 38,20%بين المتغيرين، كما يمكن القول من خلال معامل التحديد أن أكثر من 14,59%من التغير الإجمالي للناتج للفترة 1975-2004 يمكن تفسيرها من تقلبات أسعار النفط، خاصة و أن قطاع المحروقات يساهم بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي (20).

*فترة السبعينات: شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا منذ منتصف السبعينات حيث إنتقل من 15,59 مليار دولار سنة 1975 إلى 30,28 مليار دولار عام 1979 بنسبة 113,47% خاصة بعد إرتفاع أسعار النفط نتيجة إنتصار أكتوبر 1973 من جهة و توجيه أكبر قدر ممكن من الإستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45% من الإستثمارات الوطنية من جهة أخرى.

*فترة الثمانينات: إستنادا لمعطيات الثمانينات من الملحق (أ) إتضح أن المعادلة بين المتغيرين كانت كما يلي:

$$PIB= -0,79PP+73,14$$

أوضحت سالبية الميل لوجود علاقة عكسية بين الأسعار و الناتج، أكدها معامل الإرتباط الذي بلغ 87,69%-و من ثم وصل معامل التحديد إلى 76,9%.

فحسب معطيات فترة الثمانينات، يتضح أن الناتج عرف إرتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الإنخفاض و الإرتفاع، و حتى لما بلغ السعر أدنى مستوياته أثناء أزمة 1986 حيث وصل إلى 12.97 دولار للبرميل بإنخفاض نسبته إلى 52.28%، إلاّ أن الناتج قد إرتفع بأكثر من 5 مليار دولار،و هو ما يشير إلى أن قطاعات الصناعة و الزراعة قد إتخذت نسب مساهمة كبيرة في الناتج أثناء هذه الفترة حيث خصص المخطط الخماسي الأول أكثر من 78,43% و 36,06% من إجمالي الإستثمارات لكل من قطاعي الفلاحة و الصناعة على التوالي رغم تقليص هذه النسب خلال المخطط الخماسي الثاني (21).

***فترة التسعينات: لم تكن فترة التسعينات كالثمانينات، إذ أوضحت معطيات هذه الفترة من الملحق (أ) وجود علاقة طردية حسب المعادلة الآتية:**

$$PIB=0,23PP+44,05$$

في حين بلغ معامل الإرتباط أكثر من 17,28% وفقا لنتيجة معامل التحديد المقدرة بـ 2,99%. فقد شهد الناتج تقلبا بين الإنخفاض و الإرتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الإقتصادية و برامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على الصادرات النفطية و تقليص

الـواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافـة للتحفيزات المقدمة من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هـو ما يؤدي إلى الرفع مـن الناتج المحلي الإجـمالي. كما أن حركة المتغيرين في الإتجاه نفسـه أوضحتها سنتي 1994و1998 التي شهدت إنخفاضا في الأسعار مما أثر على قيمة الناتج بالإنخفاض.

*فـترة (2000-2004): لقـد كان للإرتفـاع المسـتمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجـمالي وصل سـنة 2004 إلى أكثر من 76,59 مليـار دولار و هو ما يؤكـد عن بقاء الإرتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الإقتصادي و تنمية المؤسسـات الصغيرة و المتوسـطة و كـذا حركات الشراكة و الخصخصـة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بلغ عدد المؤسسات و الأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى 2005 حوالي238 مؤسسة، في حين تحاول الجزائر التنويع في إستثمارها بهدف تنويع صادراتها و تحسين و تطوير قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدمية و هو ما سمح للناتج المحلي الإجمالي بلوغ 101 مليار دولار حسـب الإحصائيات التـي قدمها رئيس الحكومة يوم 21 مارس 2006 (22).

2 - الميزان التجاري و عناصره

بإعتبـار أن رصيـد الميزان التجاري يظهر مـن خلال الفرق بين الصادرات و الواردات فسيتم تحليل الصادرات أولا والواردات ثانيا، و من ثم الميزان التجاري.

أ-الصادراتE:حسب معطيات العمود(1) و(3) من الملحق(أ) ظهرت النتائج كمايلي:

$$E=0,61PP- 0,580916$$

$$R2=0,453362$$

$$R=0,6733216$$

تشـير المعادلة إلى أن هناك علاقة طردية بين أسـعار النفط و الصـادرات(الميل موجب)، و هو ما يبينه معامل الإرتباط أيضا، حيث تفوق قيمته 0,5 بالتالي فالعلاقة طردية و قوية، و يمكن القول أن أكثر من 45,33% من التغير الإجمالي في الصادرات لفترة الدراسة يفسّر من قبل تغيرات أسعار النفط و هذا ما يوضحه منحنى الشكل البياني (2) من الملحق I.

و بإعتبـار أن المعامـل الثابت في المعادلة يحـدد قيمة الصادرات بغضّ النظر عن تغيرات أسـعار النفط، فبفرض=0 PP، فإن0,58-=E، أي أن وجود الصادرات مرتبط أساسا بأسعار النفط و حركتها.

*فترة السـبعينات: شـهدت الصادرات إرتفاعا بارزا بسـب إرتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 0,822 مليار دولار سنة 1971 إلى 4,601 مليار دولار سنة 1974 أي تضاعفت بـ 6 مرات خلال 4 سنوات (23) ،و يعود ذلك للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر و شركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971؛

-الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 و إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته؛

-توجيـه الجزء الأكبر من الإسـتثمارات مـن الخطط التنموية منـذ الإسـتقلال إلى قطـاع المحروقـات و خاصـة المخطـط الرباعـي 1970-1973 الـذي وجه أكثر مـن 9 مليار دولار للقطاع البترولي (24).

-كان للأحـداث الخارجية دورها في التأثير على أسـعار النفط بالارتفـاع منـذ نهايـة فـترة السـبعينات نتيجـة الثورة الإسلامية في إيران، أين انتقل سعر البترول الجزائري من 15,12 دولار للبرميل في 1978 إلى 24,80 دولار للبرميل سنة 1979 كما يظهر في الملحق (أ).

*فترة الثمانينات: توضح سـنوات الثمانينات الإرتباط الكبير بين تقلبات أسـعار النفـط و قيمة الصادرات، حيث توقفـت الزيادة أو الإنخفـاض في قيمة هذه الأخيرة بالظـروف الخارجية التي تتحكم في أسـعار البترول. فقد تضاعفت الصادرات من 8,198 مليار دولار سنة 1979 إلى أكثر من 15,623 مليار دولار سنة 1980 بسبب إندلاع حرب الخليج الأولى.

و سـاهم تقليل نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع في الخطط التنمويـة لعقد الثمانينات و خاصة المخطـط الخماسي الأول 1980-1984 من جهة و إنخفاض أسـعار النفط مـن جهة أخرى في الضغط على الصـادرات بالإنخفاض، حيث بلغت سـنة 1982حوالي 11,476 مليـار دولار، بالرغـم من الجهود الكبيرة لتنميـة الإنتاج غير النفطي بتوجيه إسـتثمارات حكومية كبيرة إلاّ أن المساهمة بقيت ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية.

و قد تميزت الفترة بحدث مهم على الساحة الدولية كان له الأثر المباشر على صادرات الجزائرية، حيث إنخفضت أسـعار النفط بشكل مفاجئ نتيجة حرب الأسـعار التي شهدها سـوق النفط العالمي سنة 1986 ليبلغ سـعر البترول الجزائري حـوالي 12,97 دولار للبرميل(25) بعـد أن كان سـنة 1985 أكثر من 27 دولار للبرميـل. فإنهارت عوائد الصـادرات بأكثر مـن 42,13% و وصلت إلى 7,430مليار دولار سـنة 1986 و هـي أقل قيمة تشـهدها الصادرات أثنـاء عقد الثمانينات و بالمقابل سـعر النفط يمثل أقل سعر أثناء الفترة نفسها و هو ما يظهر جليـا من خلال النقطة الحدية الصغرى للمنحنى الشـكل البياني (2) من الملحق I.

و قد أكدت الأزمة عن الإرتباط الشديد لتمويل الإقتصاد الوطني و خططه التنموية بإيرادات الصادرات من قطاع المحروقات، و ظهر ذلك جليا من خلال قيمة معامل الإرتباط لهذه الفترة الذي فاق 93,89% ما يؤكد على أن هناك علاقة ترابط قوية و طردية، حيث إن أكثر من 88,16% من التغيير الإجمالي في الصادرات يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

*فترة التسعينات: إن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المتاحة لفترة التسعينات هو التقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة إتجاه و تغير سعر البترول. فكانت البداية بإنتعاش الأسعار وصولها إلى ما فوق العشرين دولار بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة 1986، فبلغت سنة 1991 حوالي 28,85 دولار للبرميل، كانت الصادرات حينها قد وصلت إلى 11,790 مليار دولار و كان ذلك نتيجة أزمة الخليج الثانية من جهة و الإصلاحات التي بدأت فيها الجزائر منذ 1989، حيث تم تخفيض قيمة العملة من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة في قطاع المحروقات.

إلاّ أن فترة الإنتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للإنخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات سنة 1994 حوالي8,591 مليار دولار، بسبب إنخفاض السعر إلى 16,31 دولار للبرميل و كذا الأوضاع الأمنية السيئة و حالة للاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة و هذا ما يوضحه و هذا ما يوضحه منحنى الشكل البياني (2) من الملحق I.

و سواء تعلق الأمر بأزمة 1986 أو إنخفاض الأسعار في 1994-1998 فقد إتضح أنه من بين أهم العوامل التي ربطت الإقتصاد الجزائري بالظروف الخارجية هو الإعتماد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تفوق في كثير من الأحيان 95% من الصادرات الإجمالية، و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية (26).

و إذا كانت سنوات الثمانينات قد أوضحت الإرتباط الشديد و القوي بين الصادرات و أسعار النفط حتى فاق 93,89% فإن فترة التسعينات كانت مغايرة نوعا ما من حيث درجة الإرتباط، إذ لم يتعدى معامله 18,89% و لم تفسر أسعار النفط إلا حوالي 3,57% من تغيرات الصادرات بسبب ظروف أخرى داخلية منها و خارجية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي المطبق خلال هذه الفترة.

*فترة(2000-2004): شهدت هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث بلغت أكثر من 4,1783 مليار دولار سنة 2004، بسبب الإرتفاع و التطور المستمر لأسعار النفط إذ إنتقلت من 24,8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38,66 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة ،و أحداث11 سبتمبر من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي -الظاهر في الشكل البياني (2) من الملحق I - الذي إتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لإرتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح و الإنعاش الإقتصادي و زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو. و خلال عام 2004 كما أشارت الإحصاءات الرسمية فإن نسبة نمو الصادرات غير النفطية و الغازية خلال نفس السنة قد بلغت 20% مقارنة بسنة 2003 (27).

ب -الواردات: IM أوضحت المعطيات الواردة في العمود(1) و(4) من الملحق (أ) النتائج الآتية:

IM=0,25PP+4,4389

R2=0,406869

R=0,637862

هناك علاقة طردية و قوية بين أسعار النفط و الواردات يوضحه منحنى الشكل البياني (3) من الملحق II ،حيث بلغ معدل الإرتباط أكثر من 63,78% في حين أوضح معامل التحديد أن أكثر من 40,68% من التغيرالإجمالي في قيمة الواردات تفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

و يرجع هذا الإرتباط لكون الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الإحتياجات من الدول الخارجية، ومن ثم فإنه وفق علاقة إستلزامية إستنتاجية تتأثر قيمة الواردات بحركة الأسعار.

*فترة السبعينات: أمام الإرتفاع المستمر لأسعار النفط شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة 1979 حوالي 8,511 مليار دولار،و تمثلت في السلع الغذائية و الإستهلاكية و التجهيزات المختلفة و المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة التي بلغت أعلى مستوى لها في سنة 1977 حيث وصلت إلى 11,233 مليار دينار جزائري (28).

و يعود التضاعف في الواردات إلى محاولة الجزائر من خلال توجهها الإشتراكي أثناء تلك الفترة إلى بناء إقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة، و عملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت إرتفاع أسعار النفط بعد 1973.

*فترة الثمانينات: تميزت هذه الفترة بالإنخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت أعلى قيمة سنة 1987، و بلغت 7,042 مليار دولار، و يرجع هذا الإنخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجاري بعد إنخفاض صادرات المحروقات بسبب

تدهور أسعار النفط و أزمة 1986،و ظهرت المعادلة السلوكية لهذا العقد كمايلي:

IM=0,13PP+6,2844

و قد بدا واضحا من خلال ميل المعادلة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وصل فيها معامل الإرتباط أكثر من 82,48%، بينما بلغ معامل التحديد 68,03% و هو ما يؤكد عن الدور الرئيسي

و الهام الذي تلعبه إيرادات و عوائد الصادرات النفطية في تغطية إحتياجات الواردات أمام غياب مصدر آخر للتمويل.

*فترة التسعينات: إختلفت طبيعة العلاقة بين الواردات و أسعار النفط، خلال فترة التسعينات كما توضحه المعادلة:

IM= -0,15PP+12,543

وبلغت قيم كل من معامل الإرتباط و التحديد حوالي 48,81%- و 23,82% على التوالي، فبينت سالبية معامل الإرتباط العلاقة العكسية بين المتغيرين،حيث أن الإرتفاع أو الإنخفاض الذي شهدته الواردات خلال عقد التسعينات لم يكن في نفس حركة إتجاه أسعار النفط في أغلب نقاط العشرية، فعلى سبيل المثال رغم إنخفاض الأسعار بأكثر من 10 دولار بين 1991 و 1992، و الإرتفاع ما بين 1995 و 1996 بـ 5 دولار إلاّ أن قيمة الواردات قد إرتفعت من 7,684 مليار دولار إلى 8,648 مليار دولار في الفترة الأولى و إنخفضت من 10,126 مليار دولار إلى 9,106 مليار دولار في الفترة الثانية، ويمكن تفسير حركة الواردات من خلال الأسباب التالية:

*قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات، باستثناء سنة 1994؛

*زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي يلحقها انخفاض أسعار النفط كما حدث سنة 1998؛

*النتائج التي أفرزتها الإصلاحات سواء تلك المتعلقة بما قبل 1994 و برنامج التعديل الهيكلي و خاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال سنة 1994 كما ترتب عن التعديلات إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية، في حين ساهمت في خلق و ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي (29).

*الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية و التي ترتب عنها رغم سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة غلق و إفلاس الكثير من تلك المؤسسات و عدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الوطنية، و من ثم توجه الدولة نحو الإستيراد.

و بالتالي فإن زيادة الواردات أو إنخفاضها قد إرتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، و عدم تفسيرها من قبل حركة أسعار النفط يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لنصيب الصادرات خارج المحروقات التي إنتقلت من 3% من إجمالي الصادرات سنة 1990 إلى 6,3% ثم 11,8% عامي 1993 و1995 على التوالي، و من ثم إستطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم إرتفاعها في سنة 1995 (30).

*الفترة (2000-2004): رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال هذه الفترة و بلوغها 19,907 مليار دولار سنة 2004 إلاّ أن إرتفاع أسعار النفط، و من ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الإحتياجات المحلية من الواردات.

كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم إرتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي إنخفضت فيها الواردات بحوالي 4,27% في حين إرتفع السعر بـ 15,02%.

جـ- الميزان التجاري BC: أظهرت معطيات العمود(1) و(5) من الملحق(أ) ما يلي:

BC=0,35PP-5,0197

R2= 0,410638

R= 0,64081

توضح المعادلة السلوكية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و الميزان التجاري كمتغير تابع إلى وجود علاقة طردية (الميل موجب) و هو ما يبيّن إرتباط قوي بين المتغيرين وصل إلى64,08% للفترة 1975-2004، في حين برز معامل التحديد أن أكثر من 41,06% من التغيرات الإجمالية في الميزان التجاري يمكن تفسيرها من خلال تقلبات أسعار النفط.

*فترة السبعينات: سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا منذ 1970، حيث بلغ أدنى عجز سنة 1972 مقدر بـ 37 مليون دولار ثم إرتفع إلى 0,934 مليار دولار سنة 1974(31). و لم تشهد هذه الفترة سوى تحقيق فائض واحد سنة 1976 بالرغم من الإرتفاع المستمر لأسعار النفط منذ 1973

و الصدمة النفطية آنذاك، إلاّ أن ذلك لم يلغي العجز المستمر للميزان التجاري و هذا راجع إلى النمو السريع لقيمة الواردات لمواكبة متطلبات الإقتصاد و التنمية مقابل نمو بطئ نسبيا للصادرات نتيجة تولي الشركة الوطنية زمام الأمور لقطاع المحروقات و الإرتفاع التدريجي للأسعار من 12,75 دولار للبرميل ثم $13,05/برميل إلى $15,12/برميل للسنوات 1975، 1976و 1978 على التوالي.

*فـترة الثمانينات: شـهدت هذه الفـترة نقلة نوعية في رصيد الميـزان التجاري الذي إنتقل من حالة العجز في عقد السـبعينات إلى تسـجيل فوائض مالية معتبرة بدأت منذ 1980، نتيجة التحسن الكبير في قيمة الصادرات و أسعار النفط.

و يظهـر الرصيـد من خلال المنحنى للشـكل البياني(4) من الملحق II أن أقصى قيمة يأخذها رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة كان في بدايتهـا حـين بلغ الرصيـد 5,064 مليـار دولار نتيجة إرتفاع الصـادرات بأكثر من 3 أضعاف قيمة زيادة الـواردات. في حين برزت أدنى قيمة في العجز المحقق سنة 1986 بسبب إنهيار أسعار النفط، ثم العودة إلى عجز آخر نهاية الفترة 1989 بسـب الأوضاع المالية السيئة التـي كانت تعيشـها الجزائـر و خاصة فيما يتعلق بتراكـم المديونية وحلول مواعيد الإسـتحقاق، إضافة إلى عدم قـدرة إجمالي الصادرات عـلى تغطية الواردات الكليـة. و بلغت درجة ارتباط الميزان التجاري بأسعار النفط في هذه الفترة أكثر من 74,93% و فاق معامل التحديد 56,15% .

*فترة التسعينات: لم يسجل خلال هذه الفترة إلا عجزا واحدا للميزان التجاري، كان سـنة 1994، نتيجة انخفاض أسـعار النفط من جهـة و ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع الإقتصادية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، و توضح المعادلة السلوكية لهذا العقد

$$Bc= 0,25PP - 2,71$$

إلى وجـود علاقـة طردية يصل معامـل إرتباطها إلى 55,74% في حين كان معامل التحديد الذي يبين نسـبة تفسـير تغيرات الميزان التجاري من تغيرات الأسعار حوالي 31,07%.

و يتضـح من خـلال منحنى للشـكل البياني (4) مـن الملحق II، أن أقـصى قيمة للميـزان بلغت 5,235 مليار دولار سـنة 1997 رغم إنخفـاض أسـعار النفـط إلى 19,49 دولار لبرميـل، و يرجع ذلك إلى إنخفاض الواردات و إرتفاع القيمـة الإجمالية للصادرات في المقابل و هي أهم العناصر الأساسـية لبرنامج التعديل الهيكلي الخاص بتحرير التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات (32).

*الفـترة (2000-2004): رغـم الإختـلاف في درجة الإرتباط بين الميزان التجاري و أسـعار النفـط من فترة لأخرى، إلاّ أنه و عموما أكدت هذه السنوات أن تغطية العجز في رصيد الميزان يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول على مواجهة إحتياجات الإسـتيراد.فقد ساهم الإرتفاع في الأسعار في تحقيق فوائض مسـتمرة، وصل الفائض سـنة 2004 إلى 14,271 مليار دولار، و أيضا عرفت الكميـة المصدرة من البترول أيضا إرتفاعا وصلت سـنة 2005 إلى 1,8 مليون برميل يوميا مقابل 1,2 مليون برميل سنة 2000 (33).

-3 المديونية D و خدمتها SD:

تعتبر الديون الخارجية و خدمتها من أهم المشـاكل الرئيسـية التـي تعاني منها الدول و خاصة الـدول النامية، و تعتمد الجزائر على المداخيل المتأتية أساسـا من الإيرادات البترولية في تسـديد و تقليص المديونية و خدمتها،و حسـب إحصائيـات العمود(1) و(6) و(7) من الملحق (أ) ظهر مايلي:

$D=-0,02PP+22,42$ $SD=0,01PP+4,64$

$R2=0,000299$ $R2=0,002546$

$R=-0,01729$ $R=0,05045$

من خلال النتائج السابقة و منحنى للشكل البياني (5) من الملحق III ، يتضح أن هناك علاقة عكسـية بين الديون و أسعار النفط (ميل المعادلة السـالب)، و هو ما يعنـي أن حركة تغيير الديون بالزيادة أو النقصان ليسـت في نفس إتجاه تغيرات أسعار النفط، بمعامل إرتـباط ضعيف يقترب من

-1,72% ، و أما معامل التحديد فيشـير إلى أن 0,03% من التغيير الإجـمالي للديون يفسر من قبل تغيرات أسـعار النفط، في حين برزت علاقـة طردية بين أسـعار النفـط و خدمة المديونيـة بمعامل إرتباط ضعيف لم يتعدى 5,05% بينما كان معامل التحديد 0,25%.

*فترة السبعينات:لقد ساهمت الصدمة البترولية سنة 1973 في توفـير موارد مالية ضخمة للكثير من الدول النفطية العربية و منها الجزائر، فتراوحت قيمة المديـونية بـين 944 مليون دولار

و 3412 مليون دولار بين سـنتي 1970 و 1974 على التوالي (34). فإستغلت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية إستثمارات عمومية كبرى من خـلال مخططاتها التنمويـة أثناء الفترة، مما دفعها سـواء عند بداية المشـاريع أو خلال فترة التنفيـذ للجوء للإقتراض الخارجي، فإرتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث تضاعفت خلال 5 سنوات فقط بدء من سنة 1975 بأكثر من 3,5 مرات لتبلغ نهاية 1979 حوالي 17,051 مليار دولار رغم إرتفاع مقابل في أسعار النفط.

أمـا عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسـعار و من ثم الإيرادات التي تسـاهم في التقليل من الخدمة، و يرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

*فترة الثمانينات:كانت النتائج كما يلي:

$D=-0,33PP+28,03$ $SD=-0,09PP+7,30$

و تبين كلا المعادلتين أن هناك علاقة عكسـية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و المديونية و خدمتها كمتغيرات تابعة.

- في ما يخص المديونية فقد بلغ معامل الإرتباط 72,66% مشيرا لعلاقة عكسية و إرتباط قوي حيث أن قيم المديونية الكبرى تقابل قيم أسعار النفط الصغرى، و العكس صحيح كما يتضح أيضا من خلال المنحنى للشكل البياني (5) من الملحق III.

فقد شهدت بداية الفترة إنخفاضا محسوسا في قيمة الدين الخارجي، منتقلا من 19,36 مليار دولار سنة 1980، إلى 15,097 مليار دولار سنة 1984، نتيجة بقاء أسعار النفط فوق مستوى 28 دولار للبرميل، إضافة إلى ما عمدت إليه السلطات العمومية من خلال مخططها الخماسي الأول 1980-1984، التقليص من حجم التبعية الخارجية و خاصة منها في الجانب المالي، إلاّ أن ما حدث سنة 1986، إعتبر نقطة تحول للإقتصاد الجزائري، تفجرت من خلالها أزمة المديونية التي عرفت منذ تلك السنة تزايدا مستمرا، فقد تسبب إنخفاض أسعار البترول في نقص بحوالي 50% من معدلات التبادل

و إيرادات الميزانية، فوصل العجز الكلي للموازنة لرقم قياسي، و أمام غياب سوق مالي، فإن العجز قد تم تمويله عن طريق القروض الأجنبية و الرفع من حجم المديونية(35) ، ليرتفع مؤشر المديونية الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي من 32% سنة 1986 إلى 47% سنة 1989 إستنادا إلى معطيات الملحقين (أ)و (ب). و بالتالي فقد أثر إنهيار النفط على الوضع المالي للجزائر، حيث تسبب في إنخفاض الصادرات، و بإعتبارها المصدر الوحيد للإيرادات عجزت هذه الأخيرة في تغطية الديون المتراكمة.

-أما عن خدمة الدين، فقد عرفت تزايد مستمرا منذ بداية الفترة حتى نهايتها، فإنتقلت من3,968 مليار دولار سنة 1980 إلى 6,853 مليار دولار سنة 1989، رغم أن أسعار النفط قد عرفت تقلبات مختلفة بين الإنخفاض والإرتفاع.وعموما برزت العلاقة حسب ميل المعادلة السلوكية، علاقة ارتباط عكسي بأكثر من 84,41% بينما يشير معامل التحديد إلى أن 71,25% من التغير الإجمالي في خدمة الدين يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعارا لنفط والتي أثرت بدرجة كبيرة على قيمة الصادرات المعتمدة على إيرادتها في تسديد أعباء الديون .

لكن الأمر زاد تعقيدا بالنسبة للجزائر عند إنخفاض الصادرات من جهة وإرتفاع خدمة الدين رغم العمل على تقليل الواردات التي تستقطب بدورها جزء كبير من إيرادات الصادرات في تغطيتها ، وهو ما يتضح جليا من خلال مؤشر خدمة الدين / الصادرات الذي إنتقل من 25% سنة 1980 إلى 77% سنة 1989.

* فترة التسعينات: بإعتماد على معطيات التسعينات تم الحصول على النتائج الآتية:

1,51 +0,25PP = SD و0,09PP+31,41,

- = D

- فيما يخص المديونية، تظهر المعادلة علاقة عكسية مع أسعار النفط التي تفسر حوالي 2,92% من التغيير الاجمالي في قيمة المديونية، في حين بلغ معامل الارتباط (17.09%-).

وقد سعت الجزائر منذ بداية التسعينات مستفيدة من التحسن الملحوظ في أسعار النفط بسبب حرب الخليج الثانية للتقليل من قيمة الدين الخارجي الذي إنخفض من 28,379 مليار دولار سنة 1990إلى 25,724 مليار دولار سنة 1992 إلاّ أن عودة الديون للإرتفاع مجددا بـ4 مليار دولار سنة 1993 ، وضع الجزائر في موقف العجز على أداء التزاماتها إتجاه الديون ،و ظهرت بذلك ضرورة إعادة الجدولة (36) من خلال الإتفاق مع كل من نادي باريس ونادي لندن وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي إستعدت الجزائر لتطبيقه بإشراف صندوق النقد الدولي إضافة إلى العمل على تخفيض العملة.

ورغم الجهود المبذولة إلاّ أن قيمة الدين الخارجي عرفت تزايد في بداية تطبيق البرنامج لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 1996 بحوالي 33,65 مليار دولار ، ثم إنخفضت إلى 28,315 مليار دولار سنة 1999 و هذا واضح في المنحنى للشكل البياني (5) من الملحق III، حيث أن إعادة الجدولة بين 1994 و1995 لم تسمح بالقضاء على الديون وإنما ساهمت في تخفيض جزء كبير من خدمة الدين .

-أما عن خدمة الدين، فيوضح معامل الإرتباط البالغ 46,11% أن هناك علاقة طردية مع أسعار النفط التي تفسر أكثر من 21,26% من التغيير الإجمالي لخدمة الدين ، حيث كان من بين أهم أسباب إنخفاض خدمة الدين الشروع في عملية إعادة الجدولة - سبق الإشارة إليها - كما أن هدف البرنامج المتمثل في التقليل في قيمة الواردات وتشجيع الصادرات كميا ونوعيا من جهة ، والتحسن في أسعار النفط من 1994 إلى 1996 من جهة أخرى ساهم في تغطية والتقليل من خدمة الديون التي إنخفضت إلى 4,46 مليار دولار سنة 1997 و هذا ما يبينه منحنى الشكل البياني (6) من الملحق III ، لكنها إرتفعت سنة 1998 إلى 5,28 مليار دولار بسبب تدهور أسعار النفط وإنخفاض قيمة الصادرات مقابل زيادة في الواردات.

* الفترة (2000-2004):

لقد كان الإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا بارزا في التقليص من حجم المديونية وخدمتها حيث إنخفض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 21,82 مليار دولار سنة 2004، وإنتقل مؤشر الدين الخارجي / الصادرات وخدمة الدين / الصادرات من 97%و17% سنة 2000 إلى 64%و17% سنة 2004على التوالي. وقد وضعت الجزائر خطة طموحه بتكلفة 50 مليار دولار خاصة للأعوام الخمسة المقبلة منذ 2004 يتم تحويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية، خاصة بوجود توقعات بوصول إجمالي الإستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2009 (37).

ومع التزايد المستمر لأسعار النفط والمداخيل الجزائرية حيث تجاوزت عام 2005 أكثر من 41 مليار $ بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2004 (38)، إستمر تقليص حجم المديونية وخدمتها. فحسب التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة يوم 2006/03/21 أشار إلى أن إجمالي الديون قد بلغ 15,5 دولار في فيفري 2006، بعد أن بلغت 16,4 مليار دولار في31 ديسمبر 2005، وأن الإيرادات والعوائد النفطية ساهمت في التسديد الديون ، حيث دفعت الجزائر حوالي 117,9مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 (84 مليار دولار لتسديد أصل الدين و34 مليار دولار كفوائد) (39).

ثانيا: الجانب النقدي

وفقا للمعطيات سنحاول تسليط الضوء حول أهم الآثار على الجانب النقدي ودرجة الإرتباط بين أسعار النفط وبعض المؤشرات النقدية كالتضخم وسعر الصرف.

-1التضخمIF:

إنطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (9) و (10) من الملحق(ب) ظهرت النتائج الآتية:

IF=- 0,31PP+18,73

R2=0,065071

R=-0,25509

تبين هذه النتائج أن القيم الكبرى لمعدلات التضخم تقابلها القيم الصغرى لأسعار النفط والعكس صحيح، كما يتضح من خلال المنحنى للشكل البياني (7) من الملحق IV وخاصة خلال فترة

2000-2004، ويشير معامل التحديد إلى أن 6,51% من إجمالي التغير في التضخم يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعار النفط أما معامل الارتباط العكسي فيبلغ نحو 26%.

*فترة الثمانينات: حسب معطيات الفترة تم الحصول على المعادلة الآتية:

IF=0,05PP+7,73

أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بمعامل إرتباط يصل إلى 16,33% في حين لا يتجاوز معامل التحديد 2,67% فبعد أن وصل معدل التضخم نحو 17,2% سنة 1978، عرف هذا المعدل انخفاضا فيما بعد وصل سنة 1983 إلى 6%. فقد شهد هذا العقد معدلات منخفضة نسبيا بلغ متوسطها 9,05% حيث تميز الإقتصاد الجزائري ومنذ 1986 بسياسة إنكماشية لتقليل من السيولة النقدية خاصة في 1988 والحد من التضخم إضافة إلى سياسة تدعيم أسعار لكثير من السلع من طرف الدولة حيث فرق القانون89-12 المتعلق بالأسعار بين الأسعار الإدارية الخاضعة لإدارة الدولة والهادفة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى والأسعار الهامشية، والأسعار الحرة(40) وفقا لنظام التصريح بالأسعار الذي يهدف لجعل أسعار السلع والخدمات تعتمد على نظام المنافسة .

*فترة التسعينات:تشير النتائج إلى وجود علاقة إرتباط طردي بمعامل قدره 30,09% و بلغ معامل التحديد 9,05% بينما برزت المعادلة التالية:

IF=0,79PP+3,01

فقد عرفت الفترة معدلات تضخم مرتفعة بلغ متوسطها خلال 1990-1993 حوالي 23,41% بعد أن شهدت أسعار النفط تحسّن في بداية الفترة . ويفسر المعدل إلى 29,87% سنة 1995 بعد عملية تحرير الأسعار التي أشرفت عليها السلطات من خلال برنامج التعديل الهيكلي .حيث صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف لجعل أسعار السلع و الخدمات تعتمد على نظام المنافسة،كما تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية و الطاقوية نهاية 1997 ما تسبب في إرتفاع الأسعار بمعدل 100% إضافة إلى قرارات تخفيض قيمة العملة التي بداءت منذ 1991 و أيضا في 1994 ، و من خلال سياسات نقدية صارمة و عمل مفتوح للسوق النقدي، إنخفضت معدلات التضخم إلى2,27% سنة 1999.

* فترة 2000-2004

لقد ساهم التحسن الكبير في أسعار النفط في التقليل من معدلات التضخم بشكل كبير من خلال إستخدام العوائد النفطية في تدعيم الجانب الحقيقي والإنتاجي من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع عمليات الشراكة والخصخصة، وهو ما يسمح بالتوافق بين المعروض السلعي والمعروض النقدي المتزايد بدوره. فإنخفض المعدل إلى 0,91% سنة 2002، ثم عاد للإرتفاع فيما بعد إلى 3,70 سنة 2004، إلاّ أن السلطات نجحت في إرجاع هذا المعدل إلى 1,6% نهاية 2005 (41).

2 -أسعار الصرف TC:

إستنادا لمعطيات العمود (9) و (11) من ملحق (ب) تم الحصول على النتائج الآتية:

TC=0,60PP+14,70

R2=0,024564

R=0,156729

رغم وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلاّ أن الواضح من خلال النتائج و منحنى للشكل البياني (8) من الملحق IV أنه ليس هناك إرتباط قوي بين حركة أسعار النفط وأسعار الصرف، إذ لا يتعدى

معامل الإرتباط 15,68% كما أن تغيرات أسعار النفط لا تفسر سوى 2,45% من إجمالي تغييرات أسعار الصرف، ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة النقدية المتبعة في كل مرة .

* فترة السبعينات

لقد شهدت فترة السبعينات تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإنتعاش في أسعار النفط ومن ثم في إحتياطي الصرف الذي إرتفع ضمن 1,040 مليار دولار سنة 1975إلى 2,518 مليار دولار سنة 1979وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث إنتقلت من 1دولار =4,147 دينار سنة 1977 إلى 3,853 دينار سنة 1979.

*فترة الثمانينات:

من خلال المعطيات المتعلقة بالثمانينيات أظهرت المعادلة السلوكية مايلي:

TC= -0,07PP+6,90

وهي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين PP و TCوبمعامل إرتباط قوي عكسي يبلغ 62,22% وهو ما يعني أن تغيرات أسعار الصرف ليست في إتجاه تغير أسعار النفط.

وأمام التدهور في أسعار النفط عرفت العملة المحلية أيضا تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث إرتفع سعر الصرف من 1دولار =4,31 دينار سنة 1981إلى 7,60 دينار 1989.

كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين 1985و 1989 وهو ما يزيد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

*فترة التسعينات: ظهرت النتائج كما يلي :

TC=-2,30PP+83,70

أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وأسعار النفط ، تفسر هذه الأخيرة أكثر من 22,21% من التغير الإجمالي في سعر الصرف ،ويصل معامل الإرتباط إلى 47,13% .

وقد بدأت عمليات إصلاح سوق الصرف في مرحلتها التحضيرية الوقائية بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة منذ 1990، ثم كانت مرحلة ثانية متعلقة بتخفيض القيمة الخارجية للدينار من خلال برنامج التثبيت عام 1991.

وفي بداية تطبيق برنامج التعديل تم تخفيض قيمة العملة بـ 50% منتقلا من 23,35 إلى حوالي 35,06 دينار كما حدث تخفيض ثاني في نهاية السنة 1994، فإنتقل بذلك نظام الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه ليصبح إبتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين لبنوك (42) .

كما أدى إنخفاض أسعار البترول خلال 1998-1999 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الإستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الإحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند إنخفاض الدينار(43).

*فترة 2000-2004:

عرفت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعار النفط حيث إنتقل سعر صرف من 1 دولار مقابل لـ 79,683 دينار سنة 2002 إلى 72,060 دينار سنة 2004 خاصة بعد أن وصل الإحتياطي من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 43.1 مليار دولار من السنة نفسها بسبب إنتعاش أسعار النفط.

ثالثا:الجانب الإجتماعي

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الإقتصادي والنقدي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الإجتماعي و بشكل خاص البطالة.

1 -البطالة CH:

إنطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (9) و (12) من الملحق (ب) تم إستخلاص النتائج الآتية:

CH=-0,13PP+25,13

R2=0,060878

R= 0,2467346

حسب ميل المعادلة السالب، فإن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، بإعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الإستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فقد كان للتحسن الملحوظ في أسعار النفط منذ 1973 دورا هاما في تمويل الإستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الجزائر في مخططاتها لتلك الفترة، خاصة وأن قطاع المحروقات قد حضي بالنسبة الأكبر من إجمالي الإستثمارات ، فتقلص معدلات من 22% سنة 1977 إلى 19% سنة 1979.

ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 6,09% من التغير الإجمالي الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط ، في حين يظهر معامل الإرتباط العكسي البالغ 24,67% أن حركة تغير المعدلات من البطالة ليست في نفس إتجاه تغيرات أسعار النفط ، وهو ما يظهر جليا من خلال إرتفاع المعدلات بعد أزمة 1986

إلى 21% وبالمقابل إنخفاضها سنة 1989 بعد تحسن أسعار النفط و هذا واضح في منحنى للشكل البياني (9) من الملحق IV.

*فترة التسعينات:

لم تختلف فترة التسعينات عن السنوات السابقة من حيث طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين كما توضحه المعادلة السلوكية لهذه الفترة:

$$CH=-0,42PP+33,617$$

وأما عن درجة الإرتباط فهي قوية، إذ بلغ معامل الإرتباط حوالي 55,13% وصل معامل التحديد إلى 30,39% ولعل أهم ما ميز هذه الفترة التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الإجتماعي وتحديدا البطالة في المجتمع ، إذ بلغ متوسط البطالة للفترة (1994-1998) 27,2% حيث يرجع هذا الإرتفاع للأسباب الآتية:

* إنخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع؛

* تسريح العمال الناجم عن عمليات الخصخصة، وتطهير المؤسسات، فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76مؤسسة و64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 مليون عامل نحو البطالة(44)؛

*النمو الديمغرافي ، حيث إزداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31,05% ؛

* حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر في تلك العشرية، وما ترتب عنها من تعطيل للكثير من النشاطات الإقتصادية، ونفور الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الإقتصاد الجزائري.

*فترة 2000-2004

شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي إنخفضت من 29,2% سنة 1999 إلى 23,7% ثم إلى 17,7%سنتي 2003 و2004 على التوالي : في حين بلغت نهاية سنة 2005 حوالي 15,3% (45)، ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل إستثماراتها المحلية من جهة أو إستقطاب إستثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى.

وحسب تقرير رئيس الحكومة الذي سبقت الإشارة إليه مقيما وضعية الجزائر 2005 فإن إجمالي الإستثمار بلغ 1200 مليار دينار في حين وصلت عملية التشغيل إلى 684.000 منصب (46). وما

يمكن الإشارة إليه، أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد وسلسلة الخصخصة والشراكة المتواصلة تبقى معدلات البطالة مهددة بالإرتفاع، خاصة وأن الفوائض البترولية لم يحسن إستغلالها في إحداث تنمية مستديمة و لهذا نحاول الإجابة على التساؤل الذي أفرزته الدراسة و هو:ما الذي فعله النفط بالجزائر ؟

رابعا:مفارقات النفط في الجزائر:

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد،مماجعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد البترولي، الشئ الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية . فإنحصرت التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، و نلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية:

* أثار التقرير نقطة هامة وحساسة وهي كون الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة والناتج عن إرتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية.

*لايتم توجيه إلاّ نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الإستثمارات المنتجة، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

وقد تسبب اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات ومؤسسات الإقتصاد في حدوث إنفصال ظاهر بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية، بإعتبار أن هناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة بيّنتها المؤشرات الإقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة.

الإستنتاجات

بإعتمادنا على نظام "E.views" إتضحت لنا النتائج التالية:

1 - أن هناك علاقة تشابكية بين الإقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، جسّدتها معاملات الإرتباط المرتفعة بين الكثير من المؤشرات وأسعار النفط حتى فاق 90 % بالنسبة للصادرات المعتمدة أصلا على الصادرات النفطية.

2 - أن التقلبـات السـعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسـية لوضعية الإقتصاد الوطني إختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، الميزان التجاري (1.79- مليار دولار)، كما سـاهمت في إرتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور الصادرات... الخ، وهو الأمر ذاته بالنسبة لأزمة 1998.

-3 أن الإقتصاد الوطني يبقـى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمـدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيـل، وإذا كانت الصدمات السـلبية قـد أخلّت من موازينه حينهـا، فإنّ الإيجابيـة منها (كأزمة 1973، حرب الخليج الأولى (1980-1988) وثورة الأسـعار بالإرتفاع في السـنوات الأخيرة قد أكدت أن إسـتقرار وتوازن الإقتصاد لا يمكن أن يتعدّ مداه القصير، لأن إسـتغلال وإستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستديمة.

4 - رغـم الإرتباط الشـديد الـذي أوضحته الدراسـة خاصة بين المؤشرات الإقتصادية وأسعار النفط إلاّ أنّ الجانب الإجتماعي لم يظهر تحسّنا بالنظر لإنتعاش أسعار النفط، بل بقيت معدلات البطالة بعيدة كل البعد عن حجم الفوائض المالية المعتبرة التي يدرها القطاع، وبقي المجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية.

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الإقتصـاد الجزائري، بل أن مسـاهمته تبقى كبـيرة وخاصة ما حدث في السـنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلاّ أن واقـع الجزائر حاليا يفـرض ضرورة إسـتخدام الفوائض المالية للنفط في تحسـين الجانب المالي " الأسواق المالية والنقدية " والعيني " المؤسسات والإستثمارات الإنتاجية " معا.

ملحق -1-

الشكل البياني -1-

تطور أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي من 1975-2004

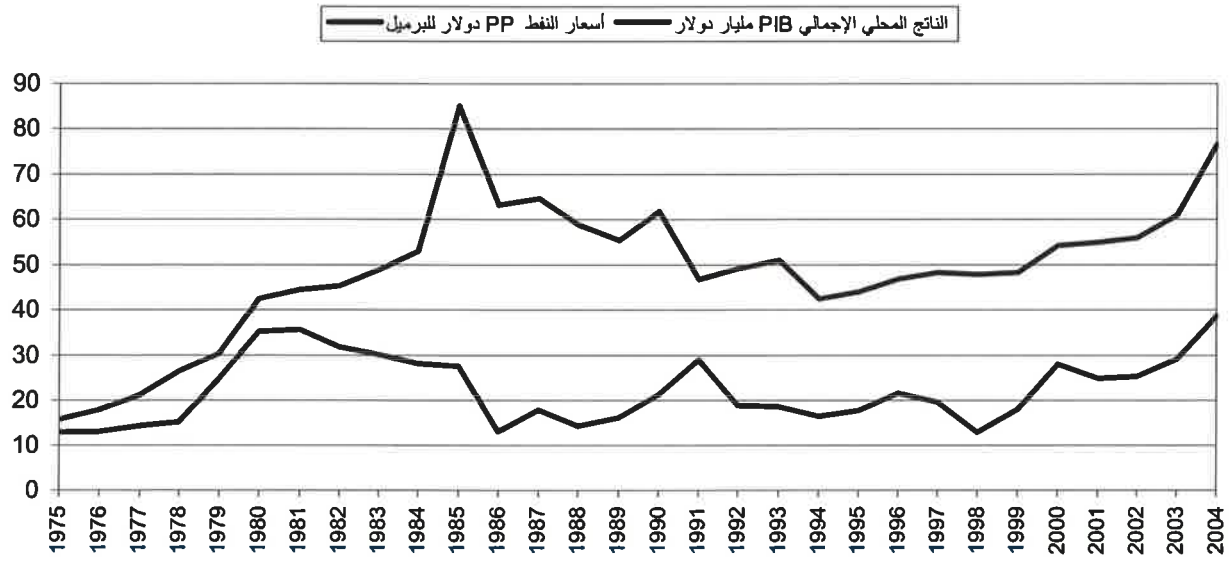

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و2 من الملحق أ

الشكل البياني -2-

تطور اسعار النفط و الصادرات من 1975- 2004

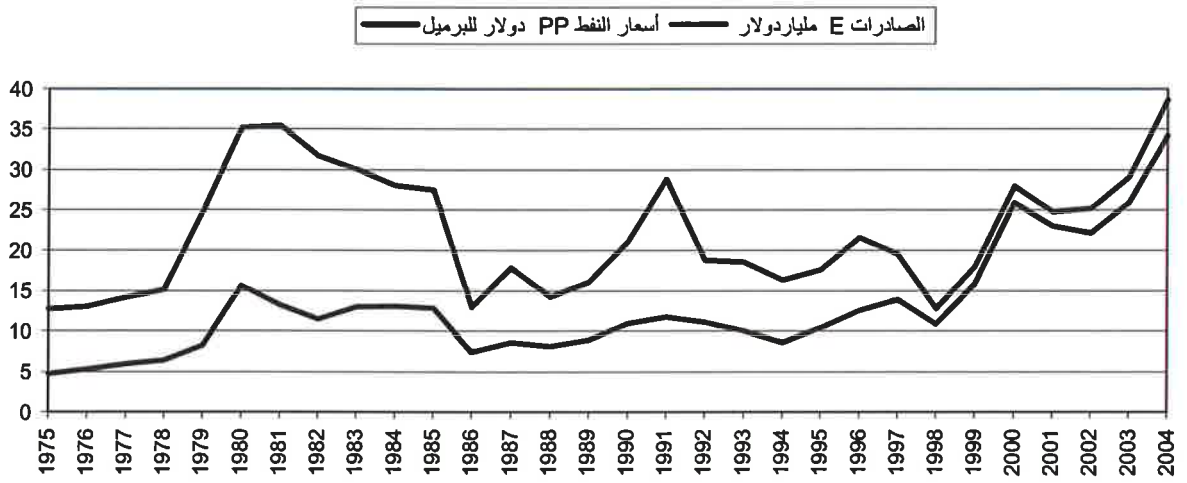

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و3 من الملحق أ

ملحق II

الشكل البياني -3-

تطور أسعار النفط و الواردات من 1975-2004

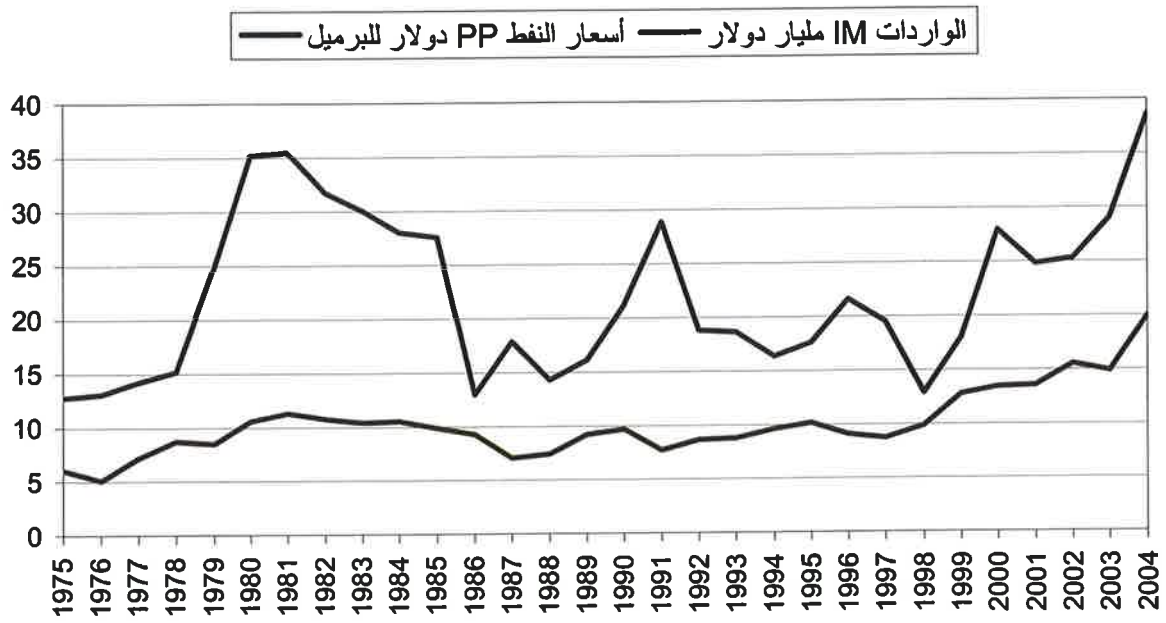

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و4 من الملحق أ

الشكل البياني -4-

تطور اسعار النفط و الميزان التجاري من 1975-2004

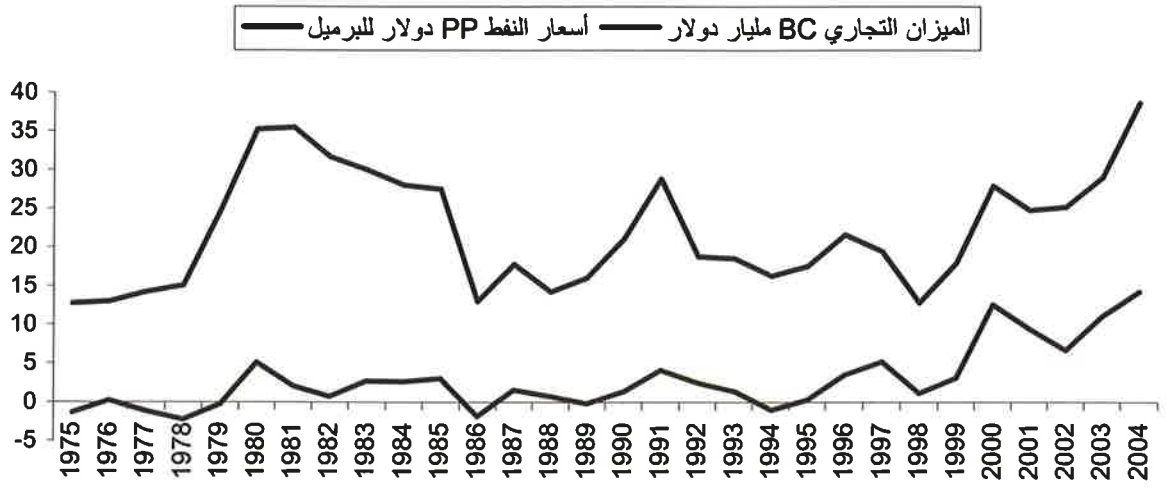

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و5 من الملحق أ

ملحق III

الشكل البياني -5-

تطور أسعار النفط و المديونية من 1975-2004

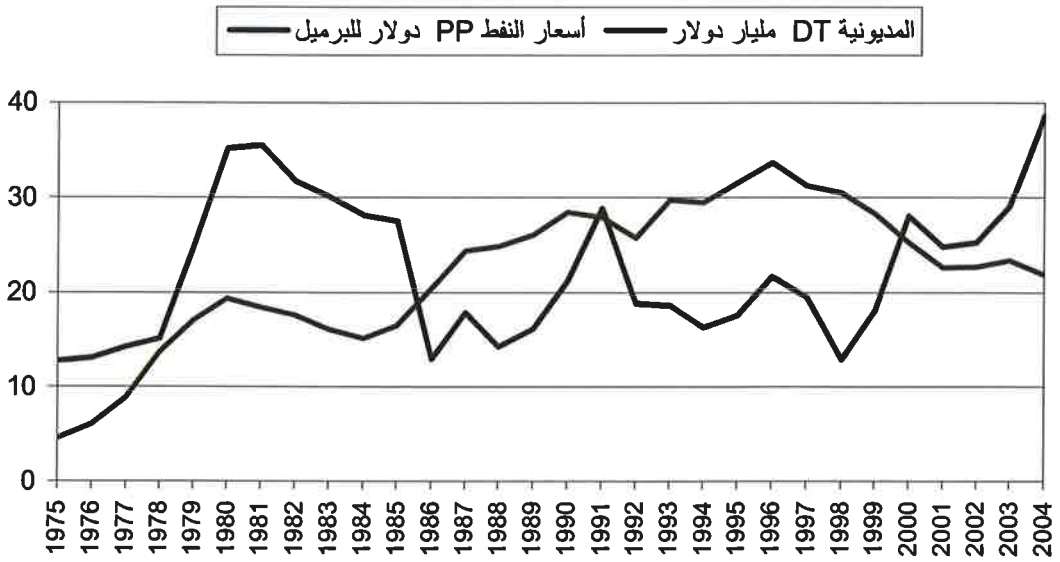

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 6 من الملحق أ

الشكل البياني -6-

تطور أسعار النفط و خدمة المديونية من 1975-2004

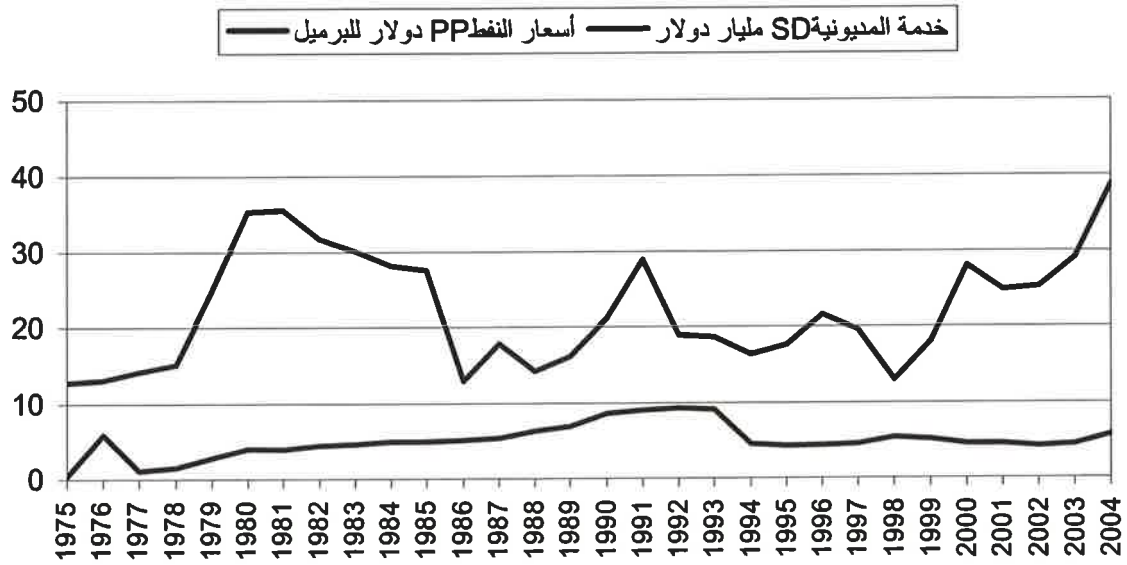

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و7 من الملحق أ

ملحق IV

الشكل البياني -7-

تطور اسعار النفط و التضخم من 1977-2004

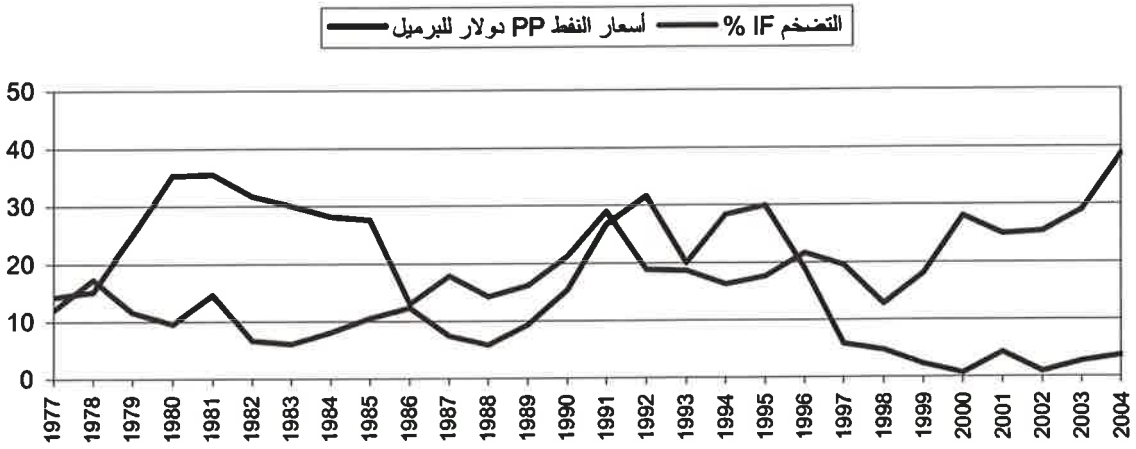

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 9 و10 من الملحق ب

الشكل البياني -8-

تطور أسعار النفط و سعر الصرف من 1975-2004

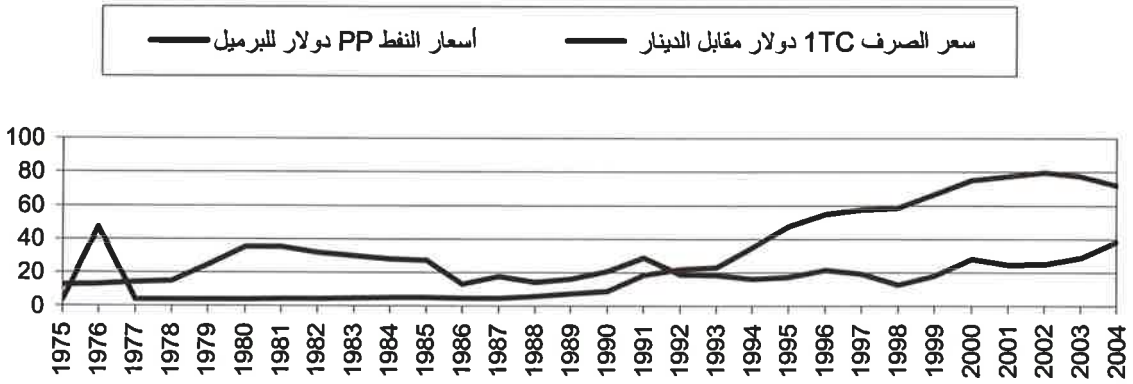

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 9 و11 من الملحق ب

الشكل البياني -9-

تطور أسعار النفط و البطالة من 1977-2004

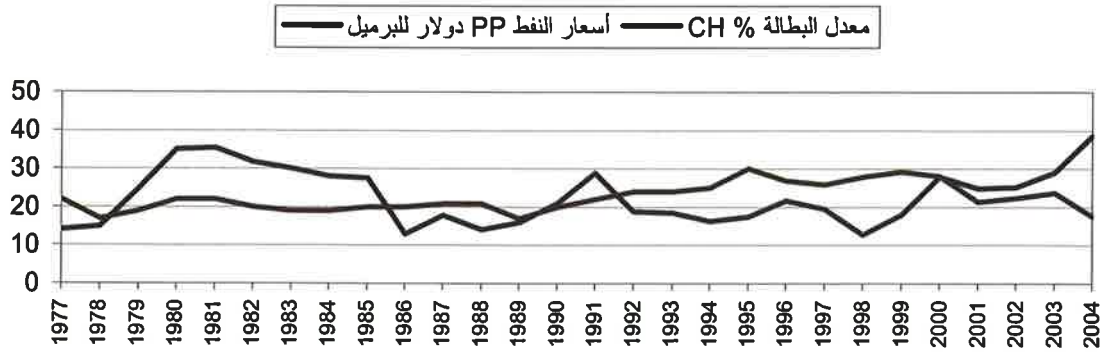

المصدر:من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 9 و12 من الملحق ب

الملحق (أ)

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط PP	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات E	الواردات IM	الميزان التجاري BC	المديونية DT	خدمة المديونية SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1975	12,75	15,59	4,701	6,015	-1,314	4,593	0,457
1976	13,05	17,79	5,332	5,082	0,25	6,085	5,853
1977	14,20	21,04	5,928	7,125	-1,197	8,902	1,028
1978	15,12	26,43	6,347	8,682	-2,334	13,687	1,489
1979	24,80	30,28	8,198	8,511	-0,313	17,051	2,792
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562
1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	24,80	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	25,24	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	29,03	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	38,66	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658

الملحق (ب)

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط PP	التضخم IF	سعر الصرف TC	معدل البطالة CH
الوحدة	دولار للبرميل	%	دولار مقابل الدينار1	%
الترقيم	9	10	11	12
1975	12,75	-	3,9490	-
1976	13,05	-	47,1640	-
1977	14,20	12,00	4,1470	22
1978	15,12	17,20	3,9659	17
1979	24,80	11,50	3,8531	19
1980	35,21	9,60	3,8375	22
1981	35,50	14,60	4,3158	22
1982	31,71	6,70	4,5921	20
1983	30,05	6,00	4,7885	19
1984	28,06	8,10	4,9835	19
1985	27,52	10,50	5,0279	20
1986	12,97	12,40	4,7023	20
1987	17,83	7,40	4,8375	21
1988	14,24	5,90	5,9144	21
1989	16,10	9,30	7,6084	17
1990	21,15	15,38	8,9648	20
1991	28,85	26,65	18,4670	22
1992	18,80	31,57	21,8720	24
1993	18,60	20,02	23,3500	24
1994	16,31	28,33	35,0550	25
1995	17,60	29,87	47,6490	30
1996	21,60	19,00	54,7470	27
1997	19,49	5,89	57,6760	26
1998	12,85	4,76	58,7350	28
1999	18,03	2,27	66,5720	29,2
2000	28,00	0,75	75,2570	28.1
2001	24,80	4,30	77,2600	21.4
2002	25,24	0,91	79,6830	22.4
2003	29,03	2,71	77,3947	23,7
2004	38,66	3,70	72,0603	17,7

المصدر: من إ عداد حيث إستنتجت إحصائيات الملحقين ا و ب من:

1-الديوان الوطني الإحصاء على الموقع:www.ons.dz

2-collection statistiques n=111, ONS,2002

3-الموقع:www.sesrticc.org

4-الموقع:energy information administration: www eia doc. gov

5- **Ahmed Benbitour**:" l'Algérie au troisième millénaire" édition Marimoor, Algérie 1989, p75

6- **مايكل هولد**:أثر الإصلاحات الإقتصادية على الجزائر "مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير العدد01 جا معة سطيف 2002، ص 29،30